الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/2

Distr.: General
30 June 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير النهائي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية

التقرير النهائي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية*

موجز

وفقاً لما ورد في المقررين 4/م أ–16 و7/م أ–16، أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في دورته السادسة عشرة، الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية من أجل إعداد تقرير يحدد العناصر الرئيسية، التي يمكن أن تشمل الأهداف والغايات، لإطار استراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لما بعد عام 2030، ويقدم تحليلاً شاملاً للمؤشرات الحالية للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018–2030.

وتتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية، وتعرض التقدم المحرز في وضع العناصر الرئيسية المحددة للإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030، التي تُعرض على الأطراف للنظر فيها وتقديم مزيد من التوجيهات بشأنها خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف التي تُعقد في أولانباتار، بمنغوليا.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – النتائج 4

ألف – الديباجة 4

باء – رؤية الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 4

جيم – العناصر الرئيسية اللازمة لمعالجة الرؤية: توجيه عملية تنفيذ الاتفاقية في المستقبل بما يتماشى مع نص الاتفاقية 5

دال – تقييم المؤشرات الحالية – تقرير تحليلي للمؤشرات الحالية الخاصة بالإبلاغ الوطني عن المقاصد الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018–2030 (إطار المؤشرات) 6

هاء – تمويل الاتفاقية في المستقبل 7

ثالثاً – الاستنتاجات والتوصيات 7

أولاً- مقدمة

1- يشكّل الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 (الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030) الإطار الشامل للسياسات والتنفيذ الذي تسترشد به الإجراءات العالمية الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. ويُرسي الإطار رؤية تتماشى مع الغاية 15-3 من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، ويحدد مقاصد استراتيجية تتعلق بإصلاح النظم الإيكولوجية، وسبل العيش، والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، والمزايا البيئية العالمية، وتعبئة الموارد.

2- وفي ضوء تجاوز عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 منتصف مدتها، أقرت الأطراف بضرورة التفكير في الدروس المستفادة والشروع في الأعمال التحضيرية لفترة ما بعد عام 2030. فأنشأ مؤتمر الأطراف، في دورته السادسة عشرة، عملاً بمقرره 4/م أ-16، الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية (فريق الإطار الاستراتيجي المقبل)، ضمن نطاق الاتفاقية وولايتها.

3- وكلف مؤتمر الأطراف فريق الإطار الاستراتيجي المقبل بتحديد العناصر الرئيسية، التي يمكن أن تشمل الأهداف والغايات، لإطار استراتيجي لما بعد عام 2030، وإجراء تحليل شامل للمؤشرات المستخدمة في الإبلاغ الوطني بموجب الإطار الاستراتيجي الحالي للاتفاقية للفترة 2018-2030، بهدف تحسين وجاهتها وجدواها وملاءمتها لقدرات الأطراف.

4- واسترشد فريق الإطار الاستراتيجي المقبل، عندما اضطلع بعمله، بمجموعة واسعة من المدخلات تشمل نص الاتفاقية، والإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030، ونتائج استعراضه لمنتصف المدة، ونتائج العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، ومقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، والتطورات في إطار اتفاقيات ريو، والمدخلات المقدمة من الأطراف. ونظر فريق الإطار الاستراتيجي المقبل أيضاً في المسائل الجامعة التي تؤثر في التنفيذ، بما فيها نظم الرصد والإبلاغ، والترتيبات المؤسسية، والقيود الشديدة التي تواجهها بعض الأطراف والأمانة من حيث القدرات والموارد المالية.

5- وأعدت الأمانة اختصاصات فريق الإطار الاستراتيجي المقبل بتوجيه من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا، واعتمدها مكتب مؤتمر الأطراف في نيسان/أبريل 2025. وفي وقت لاحق، اضطلع فريق الإطار الاستراتيجي المقبل بعمله من خلال سلسلة من الاجتماعات، مدعوماً بوثائق معلومات أساسية، تشمل ورقة لتحديد نطاق العمل وتقييماً للمؤشرات الحالية، وكذلك مدخلات قدمتها الأطراف - من خلال مشاورات إقليمية - وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

6- وأجرى فريق الإطار الاستراتيجي المقبل مشاورات طوال فترة عمله، تماشياً مع ولايته التي تتمثل في ضمان مشاركة الأطراف مشاركة شاملة للجميع ومستمرة. وعُقدت مشاورات غير رسمية مع الأطراف خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، مما أتاح فرصة تقديم ملاحظات أولية بشأن الأفكار والأولويات الناشئة. وأُخذت هذه الملاحظات في الاعتبار خلال الاجتماع الحضوري الأول لفريق الإطار الاستراتيجي المقبل، الذي عُقد فور انتهاء الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وأسفر عن وضع رؤية الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الرؤية").

7- وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق الإطار الاستراتيجي المقبل مشاورات إقليمية في فترة ما بين الدورات من أجل التماس مدخلات منظمة من الأطراف. ومن خلال الرؤساء الإقليميين وأعضاء مكتب مؤتمر الأطراف، دُعيت الأطراف إلى تحديد عناصر رئيسية وما يقابلها من توصيات تُعتبر حاسمة بالنسبة

إلى إطار استراتيجي لما بعد عام 2030 من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أهميتها. واسترشدت هذه المشاورات ببيان رؤية مشتركة وُضع خلال الاجتماع الحضوري الأول الذي عقده الفريق، ودُعمت بنموذج موحد لتقديم المدخلات، مما مكّن المناطق من تقديم عناصر رئيسية متعددة وتوصيات ذات صلة.

8- وبناء على هذه المعلومات الأولية، أُجريت جولة أخرى من المشاورات الإقليمية عقب تجميع المدخلات ومداولات فريق الإطار الاستراتيجي المقبل. وأسفرت المناقشات التي دارت بين ممثلين إقليميين خلال اجتماع حضوري عُقد في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2026 عن تحديد مجموعة من العناصر الرئيسية بتوافق الآراء. ودُعيت الأطراف لاحقاً إلى تقديم مدخلات إضافية، مع التركيز على نحو خاص على توصيات ذات أولوية قصوى تتماشى مع هذه العناصر المتفق عليها. ومكّنت هذه العملية المتكررة من صقل العناصر الرئيسية وأتاحت إدماج وجهات النظر الإقليمية على نحو منهجي في عملية وضع التوصيات. وشكلت المدخلات الواردة خلال جولتي المشاورات الإقليمية، إلى جانب الملاحظات غير الرسمية المقدمة خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، جزءاً لا يتجزأ من مداولات فريق الإطار الاستراتيجي المقبل. واسترشدت عملية تحديد المسائل ذات الأولوية بالمدخلات، وأتاحت تضمين نتائج فريق الإطار الاستراتيجي المقبل آراء الأطراف من جميع المناطق وأولوياتها وخبراتها وإمكانية الرجوع إليها لاحقاً عند الاقتضاء في إطار صياغة الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030.

9- ووفقاً لولاية فريق الإطار الاستراتيجي المقبل، يمثل هذا التقرير النتيجة النهائية لعمله، وهو يُقدَم إلى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف للنظر فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، لكي يُسترشد به في مواصلة وضع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية لما بعد عام 2030.

ثانياً- النتائج

ألف- الديباجة

10- يُراد بالإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 أن يكون أساساً شاملاً ومتسقاً لتنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات، بما يمكّن الأطراف من اتخاذ الإجراءات وفقاً للظروف الوطنية. وسيستفيد تنفيذ هذا الإطار من نهج متكامل، بحيث تكون مقاصده متعاضدة وتوجه الأطراف مجتمعةً نحو استجابة شاملة تضم الأجهزة الحكومية بأكملها والمجتمع بأسره، لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وعلاوة على ذلك، سيتيح اتباع نهج وطني واضح إزاء التنمية المستدامة، يعتبر مقاصد الإطار الاستراتيجي كلاً متكاملاً غير قابل للتجزئة، تعزيز اتساق السياسات وتأثيرها على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يمكن أن يظل تحييد أثر تدهور الأراضي بمثابة مفهوم تشغيلي.

باء- رؤية الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030

11- سيسترشد الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 بالرؤية التالية:

"عالم تكون فيه سلامة الأراضي وإدارتها المستدامة عاملا يعزز رفاه الإنسان وأمنه الغذائي على نحو شامل وقادر على الصمود، ويدعم خدمات النظم الإيكولوجية، ويمكّن المجتمعات من التأقلم مع الجفاف وغيره من الضغوط المتزايدة على الأراضي."

جيم- العناصر الرئيسية اللازمة لمعالجة الرؤية: توجيه عملية تنفيذ الاتفاقية في المستقبل بما يتماشى مع نص الاتفاقية

12- ينبغي النظر في العناصر الرئيسية الواردة أدناه في ضوء الاعتبارات الجامعة التالية، حسب صلتها بالموضوع وحسب الاقتضاء:

(أ) من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي المقبل، سيُستفاد من التكنولوجيا الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، استفادة كاملة لتحقيق الرؤية؛

(ب) من الضروري وجود إرادة سياسية كافية لدعم جميع العناصر الرئيسية؛

(ج) يمكن استخدام نظرية تغيير شاملة لدعم العديد من العناصر الرئيسية. وتمثل نظرية التغيير أداة تواصل فعالة يمكن استخدامها لتوضيح الصلة المنطقية بين الإجراء والتأثير. فهي توضح المقاصد وتربط الأنشطة المتعددة السنوات في إطار سرد شامل؛

(د) يُسلَّم بأهمية العمل على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي؛

(هـ) من الضروري توفير الموارد الكافية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتزويدها بموظفين على نحو مستدام لتمكينها من معالجة جميع العناصر الرئيسية؛

(و) تماشياً مع المواد 6 و12 و13 و20 و21 من الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، بما فيها المقرر 3/م أ-16، من المتطلبات الأساسية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 زيادةُ تعبئة موارد مالية كافية ومناسبة من حيث التوقيت وقابلة للتنبؤ بها، بما في ذلك تعبئة تمويل إضافي من جميع المصادر، فضلاً عن موارد أكثر تنوعاً واستخدام آليات التمويل الابتكاري؛

(ز) ينبغي تنفيذ جميع الإجراءات والتدابير والأنشطة التي يُضطلع بها ضمن الإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 وفقاً للتشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة.

13- وفي ضوء الاعتبارات الجامعة المذكورة أعلاه، تُعرض أدناه العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030 من دون ترتيب معين:

(أ) **الدعوة والتواصل وإذكاء الوعي العام:** إذكاء الوعي والفهم فيما يتعلق بأهمية مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف؛

(ب) **بناء القدرات:** تعزيز القدرات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ولا سيما قدرات البلدان النامية الأطراف المتأثرة، على جميع المستويات، من أجل اتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة؛

(ج) **تعبئة الموارد:** زيادة الموارد المالية وغيرها من أشكال الدعم المخصصة لتنفيذ الاتفاقية؛

(د) **التعاون:** تعزيز فعالية التعاون وتنسيقه على جميع المستويات من أجل تيسير تنفيذ الأولويات الوطنية؛

(هـ) **تقاسم المعارف:** تعزيز التبادل الطوعي للتكنولوجيات والمعلومات والمعارف والخبرات؛

(و) **الرصد والتقييم:** ضمان وجود نظام رصد وتقييم يتسم بالقدرة على الاستجابة والشفافية والملاءمة والشمول، ويراعي قدرات الأطراف، من أجل متابعة التنفيذ والتقدم المحرز، وتقييم التأثيرات، ودعم الإجراءات؛

(ز) **الإدارة الاستباقية للجفاف، والقدرة على الصمود، والتأهب:** زيادة التركيز على الجفاف، وكذلك على الإدارة الكلية والمتكاملة للجفاف، مع مراعاة التنوع البيولوجي والمناخ؛

(ح) **الأمن الغذائي:** تعزيز رفاه الإنسان والأمن الغذائي وسبل العيش من خلال تحسين سلامة الأراضي الزراعية والمراعي وإنتاجيتها، وكذلك المنتجات الحرجية غير الخشبية، مع الحد من الضغط على النظم الإيكولوجية الطبيعية؛

(ط) **الإدارة المستدامة للأراضي والمياه:** تجنب تدهور جميع الأراضي، بما فيها الأراضي الزراعية والمراعي، على سبيل المثال لا الحصر، والحد من هذا التدهور وعكسه، من أجل تعزيز سلامة النظم الإيكولوجية وترابطها وقدرتها على الصمود، ولا سيما من خلال الإدارة المستدامة للتربة والمياه والتنوع البيولوجي؛

(ي) **الحقوق وحيازة الأراضي والمياه:** تعزيز رفاه الإنسان من خلال مراعاة الحقوق وحماية حيازة الأراضي والمياه للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة؛

(ك) **الشمول:** ضمان إدماج الجميع، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، في جميع جوانب التنفيذ؛

(ل) **المساواة الجنسانية:** ضمان المساواة الجنسانية واتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في تنفيذ الاتفاقية؛

(م) **العواصف الرملية والترابية:** تعزيز العمل على التصدي للعواصف الرملية والترابية؛

(ن) **العلوم والسياسات:** تعزيز الترابط الشامل والتآزري بين العلوم والأبحاث والتعليم والسياسات لدعم اتخاذ القرارات وتنفيذها استناداً إلى الأدلة، بسبل منها تعزيز دور هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ودعمه، وبالتالي تعزيز فعالية الاستجابات على أرض الواقع؛

(س) **التنفيذ الفعال – من الالتزامات إلى الإجراءات التحوُّلية:** استرشاداً بمبادئ الاتفاقية، تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والبيئات المؤاتية وتعميمها من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية بفعالية وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

(ع) **أوجه التآزر واتساق السياسات:** تعزيز التعاون والتآزر مع اتفاقيات ريو على جميع المستويات المناسبة من أجل الاستفادة من أوجه التآزر والمنظمات ذات الصلة والصكوك الدولية في تنفيذ الاتفاقية، وتعزيز اتساق السياسات.

دال- تقييم المؤشرات الحالية – تقرير تحليلي للمؤشرات الحالية الخاصة بالإبلاغ الوطني عن المقاصد الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018–2030 (إطار المؤشرات)

14- اعتمد فريق الإطار الاستراتيجي المقبل على خبير استشاري خارجي لإعداد تقرير[1] قُدم بوصفه وثيقة معلومات إلى الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتضمّن التقرير تقييماً لما يلي: '1' المؤشرات الحالية الخاصة بالإبلاغ الوطني بموجب المقاصد الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018–2030؛ و'2' نتائج تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018–2030، لكي تسترشد بها مناقشات الفريق. وينبغي ألا تُفسّر نتائج تقرير الخبير الاستشاري على أنها مخرجات أو استنتاجات أو موقف اتفق عليه فريق الإطار الاستراتيجي المقبل. وركز هذا التقرير على تقييم مدى ملاءمة المؤشرات الحالية للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018–2030.

(1) انظر https://www.unccd.int/sites/default/files/2025-11/2519461E.pdf.

15- وخلص فريق الإطار الاستراتيجي المقبل إلى أن العمل المقبل المتعلق بالمؤشرات ينبغي أن يستند إلى العناصر الرئيسية الجديدة المقترحة أعلاه، وإلى أي مقاصد أو أهداف أو غايات استراتيجية قد تنظر فيها الأطراف، مع مراعاة الأعمال الجارية في مجال الرصد والدروس المستفادة من عمليات الإبلاغ لعام 2026. وأقر فريق الإطار الاستراتيجي المقبل أيضاً بأهمية النظر في أوجه التآزر المحتملة بين أطر الرصد المتعددة الأطراف ذات الصلة، مراعيا على وجه الخصوص أن الأمم المتحدة ستعيد النظر في خطة ما بعد عام 2030 بحلول عام 2027. واتساقاً مع توصيات تقييم منتصف المدة، ينبغي أن يدعم إطار المؤشرات المقبل عملية تحديد أولويات الاستثمارات والقرارات التي تتخذها الأطراف، وأن يسمح للأطراف بتقييم تأثير استثماراتها في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في حدود قدراتها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يظهر إطار المؤشرات المقبل على نحو أكثر فعالية المكاسب التي حققها رأس المال الطبيعي والخسائر التي تكبدها، وكذلك التغيرات في صحة التربة والمراعي والأراضي الزراعية. وينبغي أيضاً أن يسمح للأطراف بتطبيق الإطار بمرونة لمراعاة السياقات والأولويات الوطنية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية، مع احترام السيادة الوطنية على البيانات.

16- ورأى فريق الإطار الاستراتيجي المقبل أن اتباع نهج الإنتاج المشترك في وضع المؤشرات قد يكون مفيداً، من خلال مشاركة المؤسسات ذات الخبرة المناسبة والممارسين في هذا المجال، على سبيل المثال. ومن شأن ذلك أن يضمن أن يكون نظام المؤشرات المقبل وجيها وقابلاً للتطبيق. ويمكن تحقيق ذلك، جزئياً، من خلال استقصاءات ومشاورات افتراضية مصممة بعناية.

هاء- تمويل الاتفاقية في المستقبل

17- يحيط فريق الإطار الاستراتيجي المقبل علماً بالتقرير المالي الذي أعدته الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[(2)].

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

18- **لعل الأطراف تود النظر فيما يلي:**

(أ) الترحيب مع التقدير بتقرير فريق الإطار الاستراتيجي المقبل، بما في ذلك الرؤية وتحديد 16 عنصراً رئيسياً للإطار الاستراتيجي لما بعد عام 2030.

(ب) الاستفادة من العمل الذي اضطلع به فريق الإطار الاستراتيجي المقبل خلال فترة السنتين 2025-2026، واتخاذ قرار يمدد ويوسع نطاق ولاية فريق الإطار الاستراتيجي المقبل لفترة السنتين 2026-2028، رهناً بتوافر الموارد، مع تكليفه بمهمة استكمال إعداد مقترح لإطار استراتيجي لما بعد عام 2030، ومواصلة العمل لاحقاً على المؤشرات لدعم الإطار الاستراتيجي للاتفاقية لما بعد عام 2030، مع النظر في سبل فعالة للإبلاغ عن تأثير الاتفاقية.

(ج) الطلب إلى الأمانة دعم وتيسير أداء فريق الإطار الاستراتيجي المقبل مهامه بفعالية، رهناً بتوافر الموارد، بسبل منها تنفيذ اختصاصاته، وتوفير الموارد الاستشارية، وتيسير الوصول إلى غير ذلك من الخبراء والمؤسسات ذوي الصلة الذين قد يستعين بهم فريق الإطار الاستراتيجي المقبل حسب الحاجة والاقتضاء.

(2) يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في: https://www.unccd.int/resources/other/background-document-future-unccd-financing.